خلال محادثات مشتركة أجراها وزيرا خارجية البلدين في بغداد

العراق وليتوانيا يبحثان إنهاء أزمة اللاجئين العالقين بدول أوروبية

وزير الخارجية العراقي فؤاد حسين

مقتدى الصدر

«وكالات»: أعلن أنه بحث وزير الخارجية العراقي فؤاد حسين، أمس الأحد، مع نظيره الليتواني غابريليوس لاندسبيرغيس، التعاون لإنهاء أزمة اللاجئين العراقين العالقين بدول أوروبية.

جاء ذلك خلال مؤتمر صحفي مشترك بين الوزيرين، عقد بمقر وزارة الخارجية في العاصمة بغداد.

وقال حسين، خلال المؤتمر الصحفي، إن «العراق تمكن من إعادة 4 آلاف عراقي كانوا محاصرين على الحدود البيلاروسية الليتوانية، والبيلاروسية البولندية، على متن 10 رحلات جوية».

وأوضح أن «هناك مجموعة من العراقيين (لم يحدد عددهم) ما يزالون على الحدود وسيتم نقلهم إلى العراق في حال قرروا العودة».

وأشار الوزير العراقي إلى أنه جرى خلال اللقاء مع نظيره الليتواني «التطرق الى العلاقات الثنائية وكيفية تطويرها في المستقبل وبناء علاقات دبلوماسية متينة»، دون مزيد من التفاصيل.

من جهته، قال الوزير الليتواني لاندسبيرغيس، خلال المؤتمر، إن «هناك وعوداً كاذبة (لم يسمّ مطلقيها) دفعت العراقيين إلى الهجرة عن طريق بيلاروسيا إلى حدود الاتحاد الأوروبي».

وأضاف لاندسبيرغيس الذي وصل البلاد الأحد في زيارة غير معلومة المدة، أن «هناك ثقة بين دول الاتحاد الأوروبي والعراق».

وأشار إلى أن «العراق الدولة الأولى التي قررت إيقاف الرحلات الجوية إلى بيلاروسيا».

وتابع لاندسبيرغيس: «زيارتي إلى بغداد لم تقتصر على بحث ملف الهجرة، وإنما نريد جلب أفكار للتعاون بين البلدين في مختلف المجالات».

وفي أغسطس الماضي، أعلنت الحكومة العراقية، إيقاف الرحلات الجوية إلى بيلاروسيا؛ ضمن خطة تهدف إلى الحد من الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا.

ومطلع نوفمبر الماضي، حاول الكثير من طالبي اللجوء عبور الحدود لدخول بولندا من بيلاروسيا، حيث يوجد حاليا مئات منهم على حدود البلدين، بحسب وكالة الأنباء البولندية.

ويتهم الاتحاد الأوروبي الرئيس البيلاروسي ألكسندر لوكاشينكو بتنسيق وصول هذه الموجة من المهاجرين واللاجئين إلى الجانب الشرقي من التكتل، ردا على العقوبات الأوروبية التي فرضت على بلاده بعد «القمع الوحشي» الذي مارسه نظامه بحق المعارضة.

من جهة أخرى أفاد مصدر أمني عراقي مسؤول أمس الأحد، بمقتل منتسب في الجيش العراقي (لواء رئاسة الجمهورية) في هجوم شنه مسلحون مجهولون جنوبي العاصمة بغداد.

ونقلت وكالة (شفق نيوز) العراقية أمس عن المصدر قوله، إن المسلحين فتحوا النيران صوب المنتسب أثناء تأديته للواجب ضمن منطقة الدورة جنوبي بغداد ليسقط قتيلاً في الحال.

وأضاف المصدر، أن منفذي الهجوم قاموا بسرقة السلاح الشخصي للقتيل ولاذوا بالفرار إلى جهة مجهولة، مشيراً إلى أن القوات الأمنية فرضت إجراءات أمنية مشددة، ونصبت سيطرات مشتركة في محاولة منها للقبض على الجناة.

من جهة أخر أفادت مصادر أمس الأحد، أن لقاء ضم زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر وزعيم تحالف الفتح هادي العامري، عقد لبحث مسألة التشكيل الحكومي.

كما أوضحت المعلومات أن الصدر مصر على تشكيل حكومة «أغلبية وطنية» كما يصفها، دون النظر بأي احتمال آخر. واعتبر أن أي حديث عن تشكيل حكومة توافقية، أشبه بالانتحار.

كذلك جدد الزعيم الصدري تمسكه باستبعاد مشاركة ممثلين عن رئيس الوزراء الأسبق، نوري المالكي (المنضوي عبر حزبه «الدعوة» ضمن الإطار التنسيقي).

فقد ألمح للعامري، بحسب المصادر، إلى أن أبواب التشكيلة الحكومية مفتوحة لمشاركة الإطار التنسيقي في حال تخلى عن المالكي.

تأتي تلك المعلومات، فيما يتوقع أن يجتمع الإطار التنسيقي، في منزل رئيس الحكومة السابق، هادي العامري، من أجل مناقشة مخرجات اجتماع العامري والصدر.

وكانت الأيام الماضية شهدت ارتفاعاً في منسوب التوتر بين الصدر وبعض الأحزاب الموالية لإيران والمنضوية ضمن الإطار التنسيقي، لاسيما بعد توافق الزعيم الشيعي مع حلف «تقدم» (السني)، بقيادة محمد الحلبوسي، لانتخاب الأخير رئيساً للبرلمان العراقية للمرة الثانية على التوالي.

إلا أن السبب الرئيس لهذا التوتر لا يزال مسألة تشكيل الحكومة، التي يصر الصدر على أن تكون ممثلة للرابحين في الانتخابات النيابية التي جرت في العاشر من أكتوبر الماضي، وأظهرت تراجعا كبيرا في مقاعد تحالف الفتح (المقرب من إيران)، فيما حصد المالكي أكثر من 30 مقعدا.

فقد قال رياض المسعودي، العضو البارز في التيار الصدري، متحدثا عن المعسكر الإيراني، «لنكن واقعيين ونقول ببساطة... إن الخاسرين (في الانتخابات) لا يشكلون الحكومة».

كما أضاف بحسب رويترز، «هناك جبهة قوية تضم (التيار الصدري) وجميع السنة، وأغلبية الكرد (الأكراد) والكثير من المستقلين قادرة على انتخاب... حكومة جديدة في فترة وجيزة».

إلا أن استبعاد المعسكر الإيراني من الحكومة المقبلة، قد يستتبع ردودا عنيفة من قبل المتضررين بحسب عدد من المراقبين.

فقد رأى الخبير القانوني في الشؤون الدستورية والمحلل السياسي أحمد يونس أن «الصدريين ماضون نحو تشكيل حكومة أغلبية (وطنية)»، فيما رجح أن تتجه الأطراف الرافضة لتلك الخطوة، إلى فعل كل ما بوسعها لتجنب فقد سيطرتها السياسية في البلاد.

فيما أوضح مسؤول في الحكومة العراقية، طلب ألا ينشر اسمه، لوكالة رويترز أنه يتوقع أن يستخدم أعضاء المعسكر الإيراني التهديد بالعنف للحصول على مكان في الحكومة، إلا أنه رأى أنهم لن يصعدوا العنف إلى صراع شامل مع الصدر.

رغم ذلك، يحذر العديد من المراقبين من أن إصرار الصدر على تهميش الأحزاب المتحالفة مع إيران والفصائل المسلحة التابعة لها يمكن أن يكون مقامرة خطيرة.

وفي هذا السياق، تساءل، المحلل السياسي، توبي دودج من كلية لندن للاقتصاد، «هل الصدر مستعد للحملة العنيفة المضادة التي قد يواجهها؟».

كما اعتبر أن توجيه «الفصائل المسلحة تهديدات صريحة بالعنف يتزايد.. فيما يتمسك الصدر بموقفه، إنها لحظة مخيفة»!

يذكر أن الصدر كان حاز على 73 مقعداً نيابياً، وهو عدد أكبر مما حصل عليه أي فصيل آخر في المجلس المتشرذم الذي يضم 329 مقعدا.

لذا يتعين الآن تشكيل حكومة جديدة خلفاً لحكومة مصطفى الكاظمي، وغالبا ما يتم ذلك عبر الكتلة الأكبر، إلا أن العملية لا تخلو من تعقيدات، حيث لا يتمكن عادة تيار واحد في البلاد من الاستحواذ على السلطة التنفيذية، ما يدفع الفائز عامة إلى محاولة تقاسم السلطة مع غيره من التيارات والفصائل.

مقتل عسكري في هجوم مسلح ببغداد

مقتدى الصدر يتمسك بحكومة أغلبية وطنية

نافيا بشكل قاطع ما أورده إعلام عبري بهذا الخصوص

لبنان: اتفاقيتنا تنص على توريد غاز مصري وليس إسرائيليا

عودة الاتصالات والإنترنت «لمدة قصيرة» بعد انقطاعها بسبب نقص مادة المازوت

محطة غاز

«وكالات»: أكد لبنان، أمس الأحد، أن اتفاقية توريد الغاز إليه تنص على أنه مصري وليس إسرائيلي، نافيا بشكل قاطع ما أورده إعلام عبري بهذا الخصوص.

جاء ذلك في بيان لوزارة الطاقة والمياه اللبنانية، تعقيبا على ما ذكرته قناة 12 الإسرائيلية الخاصة، السبت، بموافقة واشنطن على اتفاقية لتوريد غاز إسرائيلي إلى لبنان.

وقال الوزارة اللبنانية إن «ما يتم تداوله عن أن الغاز سيكون غازا اسرائيليا، هو كلام عار عن الصحة جملة وتفصيلا».

ولفتت إلى أن «اتفاقية تزويد الغاز التي يُعمل عليها بين الحكومة اللبنانية والحكومة المصرية، تنص بشكل واضح وصريح على أن يكون الغاز من مصر التي تمتلك كميات كبيرة منه».

وتابعت: «هذا الغاز سيمُر عبر الأردن، ومن ثم إلى سوريا، ليصل إلى محطة دير عمار، في شمال لبنان، من أجل التغذية الكهربائية الإضافية للمواطنين اللبنانيين».

وكانت القناة «12» الإسرائيلية الخاصة، قالت السبت، إنّ الولايات المتحدة «وافقت على اتفاقية لتوريد الغاز إلى لبنان، وأعطت الضوء الأخضر للتحرك بهذا الصدد»، مشيرة إلى أن الغاز «سينقل من إسرائيل إلى الأردن، ومن ثم سيورد عبر خط الأنابيب لسوريا ومن هناك إلى لبنان».

ومطلع سبتمبر الماضي، اتفق وزراء الطاقة والنفط في لبنان والأردن ومصر والنظام السوري، على «خارطة طريق» لإمداد لبنان بالكهرباء والغاز، لحل أزمة طاقة يعاني منها منذ شهور.

ويعاني لبنان منذ سنوات، أزمة حادة في توفير الكهرباء، وتصاعدت في الأشهر الأخيرة بسبب شح الوقود على إثر الانهيار المالي في البلاد.

وأزمة الوقود في لبنان أحد أبرز انعكاسات الأزمة الاقتصادية التي تعصف بالبلاد منذ أواخر 2019، والتي تسببت بانهيار مالي وشح في النقد الأجنبي اللازم لاستيراد الوقود وغيره من السلع الأساسية.

من جهة أخرى عادت خدمتا الاتصالات والإنترنت، أمس الأول السبت، للعمل بشكل طبيعي في عدة مناطق بلبنان، بعد انقطاعها بسبب نقص مادة المازوت.

وتأتي أزمة الاتصالات والإنترنت بسبب نفاد مادة المازوت من شركة «أوجيرو»، التي تشغل قطاع الاتصالات في لبنان.

وبعد اتصالات مكثفة، تم تأمين مادة المازوت لتكفي ثلاثة أيام فقط لتشغيل مولدات سنترال كورنيش المزرعة والأشرفية في بيروت.

وبذلك عادت الاتصالات والإنترنت للعمل، لكن لفترة زمنية قصيرة جدا.

وكان عماد كريدية، المدير العام لهيئة «أوجيرو»، كشف لموقع «سكاي نيوز عربية»، أن «أوجيرو» تحتاج يوميا إلى ما بين 60 طنا من المازوت و70 لتشغيل المولدات الخاصة بشبكة الاتصالات وإيصالها إلى 303 سنترالات تملكها الهيئة على كامل الأراضي اللبنانية، في وقت يتراوح سعر طن المازوت بين 560 دولاراً و610 دولارات. وهو رقم مرشح للارتفاع مع ارتفاع أسعار النفط عالمياً.

ولفت إلى أن «أوجيرو» تحتاج إلى مبلغ يتراوح بين 1.2 مليار ليرة و1.5 مليار ليرة لتشغيل المولدات.

وتتفاضى «أوجيرو» كلفة الخدمات على تسعيرة الدولار الرسمية (أي ألفا وخمسمئة ليرة)، في حين تتم أعمال الصيانة وشراء مازوت المولدات الكهربائية بالدولار بسعره في السوق السوداء.

ووفقا لمصادر محلية، فإن العمل جار حاليا لإيجاد مخرج مع مصرف لبنان لتأمين الدولارات اللازمة لشراء الإنترنت والمحروقات للمولدات وأعمال الصيانة.

مقتل ضابط وإصابة 3 جنود بإطلاق نار على حدود سوريا

الصفدي: القضية الفلسطينية ما زالت تشكل الملف الأساسي للأردن

وزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي

«وكالات»: تحدث وزير الخارجية الأردني، أيمن الصفدي، من واشنطن، عن لقائه مع نظيره الأمريكي، أنتوني بلينكن، مشيراً إلى أن اللقاء ناقش تجديد مذكرة التفاهم بين البلدين، وتناول كذلك ملفات أخرى في المنطقة.

كما تطرق الصفدي إلى توقيع مذكرة تفاهم مع تل أبيب لدراسة جدوى مشروع مد إسرائيل بالكهرباء في مقابل مد الأخيرة الأردن بالماء.

وفي السياق ذاته، أكد وزير الخارجية الأردني على أن القضية الفلسطينية مازالت تشكل الملف الأساسي للأردن، لافتاً إلى أن حل الدولتين يبقى الحل الأمثل للقضية الفلسطينية، وأن إدارة نتنياهو سعت إلى تقويض عملية السلام في المنطقة.

وتناول الصفدي أيضاً طبيعة العلاقة بين البلدان العربية وإيران، وكيف تضع طهران العراقيل في وجه تحسين علاقاتها مع الدول العربية عبر استمرار تدخلها في شؤون تلك الدول، مشدداً في الوقت ذاته على أن أمن دول الخليج من أمن الأردن، وأنه لا حل في اليمن إلا بوقف الحوثيين لعملياتهم الإرهابية ضد السعودية.

وعن الملف السوري، لفت وزير الخارجية الأردني إلى أن بلاده تنظر إلى الأزمة السورية من منظورين، أحدهما يتعلق بما يخدم مصالح الأردن والآخر يتعلق بما يريده الشعب السوري، داعياً المجتمع الدولي إلى مساعدة الدول المضيفة للاجئين على ضوء تناقص المساعدات في هذا الصدد.

الصفدي تحدث أيضاً عن ضرورة مساعدة العراق على عدم الانزلاق مرة أخرى إلى الفوضى، وتطرق أيضاً إلى مشروع مد الغاز من مصر إلى الأردن ثم سوريا وصولا إلى لبنان، مشيرا إلى أن الخطوات الفنية للمشروع تم إنجازها على ضوء التنسيق مع الولايات المتحدة لضمان عدم خرق قانون سيزر.

ونوه الصفدي إلى توقيع الأردن اتفاقا مع سوريا ولبنان لتزويد الأخيرة بالكهرباء عبر الأراضي السورية.

من جهة أخرى قتل ضابط وأصيب 3 جنود في الجيش الأردني، أمس الأحد، من جراء إطلاق النار عليهم على الحدود مع سوريا، وفق ما أوردت وكالة الأنباء الأردنية الرسمية «بترا».

وأورد حساب وكالة «بترا» على «تويتر» نبأ عاجلا جاء فيه «القوات المسلحة: استشهاد ضابط وإصابة 3 أفراد في إطلاق نار على الحدود الشرقية».

والمقصود بالحدود الشمالية الشرقية هي الحدود مع سوريا.

وقال الجيش إن الإصابات في صفوفه وقعت أثناء اشتباك مع مهربين على الحدود، مؤكدا ضبط كميات كبيرة من المخدرات وتحويلها إلى الجهات المختصة.

المغرب: اعتقال شخص يشتبه فيه بقتل فرنسية وجرح بلجيكية

«وكالات»: أعلنت الشرطة المغربية، مساء أمس الأول السبت، اعتقال شخص يشتبه بتورطه في قتل مواطنة فرنسية بسلاح أبيض، وجرح أخرى بلجيكية جنوب المملكة.

وقالت المديرية العامة للأمن الوطني في بيان نشرته وكالة الأنباء المغربية، إن عناصرها تمكنت «من توقيف شخص يبلغ من العمر 31 سنة، بدون سوابق قضائية، وذلك للاشتباه في تورطه في ارتكاب جريمة القتل العمد ومحاولة القتل العمد التي كانت ضحيتها مواطنتان أجنبيتان بكل من تيزنيت وأغادير».

وقعت الجريمة الأولى داخل سوق في مدينة تيزنيت القريبة من أغادير، حيث اعتدى المشتبه به على فرنسية تبلغ 79 عاما موديا بها، وفق ما أوضحت الشرطة، مرجحة «فرضية الاعتداء بغرض السرقة في هذه المرحلة من البحث».

وأفادت في وقت لاحق مساء أمس الأول السبت أنه تم توقيفه في أغادير «بعدما حاول ارتكاب اعتداءات جسدية في حق زبائن مقهى بالشريط الساحلي، من بينهم ضحية من جنسية بلجيكية تم نقلها إلى المستشفى لتلقي العلاجات الضرورية».وأشارت الشرطة إلى أن المشتبه به «سبق إيداعه بجناح الأمراض العقلية بمستشفى الحسن الأول بتزنيت، لمدة شهر».